بارتفاع أسبوعي 51.56 في المئة

«بيان للاستثمار»: 68 مليون دينار... إجمالي قيمة التداول بالبورصة خلال الأسبوع الماضي

صفقة شراء الأسهم بين «عمانتل» و «زين» انعشت أداء السوق بشكل عام

أوضحت إدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار خلال تقرير اقتصادي متخصص أن بورصة الكويت شهدت خلال الأسبوع الماضي أداءً إيجابياً مكنها من تحقيق نمو جيد لمؤشراتها الثلاثة على وقع موجة الشراء النشطة التي شملت العديد من الأسهم المدرجة في السوق وعلى رأسها الأسهم القيادية والتشغيلية في معظم القطاعات. وشهد السوق هذا الأداء في ظل تفاؤل العديد من المتداولين بعد الأنباء التي تواردت بشأن احتمالية ترقية البورصة لمؤشر «فوتسي» للأسواق الناشئة خلال شهر سبتمبر المقبل، وهو الأمر الذي سيساهم بشكل كبير في زيادة السيولة النقدية المتداولة داخل السوق وتعزيزها من قبل الاستثمارات الأجنبية المتوقعة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط وبلوغها أكثر من 52 دولار للبرميل. وتزامن الأداء الجيد الذي شهده السوق خلال الأسبوع الماضي مع نمو السيولة النقدية المتداولة بشكل جيد، حيث ارتفع إجمالي قيمة التداول خلال الأسبوع الماضي ليصل إلى 68 مليون دينار كويتي تقريبا، مقابل 45 مليون دينار كويتي تقريبا في الأسبوع قبل السابق، أي بارتفاع نسبته 51.56 في المئة.

على الصعيد الاقتصادي، أبرمت مجموعة زين للاتصالات، اتفاقا لبيع حصتها الكاملة من أسهم الخزينة، أي ما يمثل 9.84 في المئة من حصتها المدفوعة بالكامل من رأس المال، إلى شركة الاتصالات العمانية «عمانتل». وأوضحت الشركه أنه بموجب هذه الاتفاقية ستقوم ببيع 425.711 مليون سهم إلى شركة عمانتل مقابل 600 فلس للسهم الواحد، إذ ستحقق عملية بيع أسهم الخزينة مبلغ وقدره 255.4 مليون دينار كويتي قبل المصروفات. والجدير بالذكر أن سعر بيع أسهم الخزينة بـ600 فلس جاء بعلاوة قدرها حوالي 33 في المئة زيادة عن سعر السهم، كما في إقفال 9 أغسطس الجاري، وبعلاوة 36 في المئة على السعر المتوسط المرجح للسهم خلال شهر واحد.

لا شك أن خبر شراء شركة الاتصالات العمانية «عمانتل» لأسهم الخزينة البالغة بحدود 10 في المئة من أسهم شركة الاتصالات المتنقلة «زين» خبر إيجابي لشركة زين ولبورصة الكويت في ظل التراجعات المستمرة التي حدثت ولا تزال تحدث للبورصة منذ أمد بعيد. إن ضخ مبلغ 255.4 مليون دينار كتدفقات نقدية جديده لا شك ستساعد شركة زين في تخفيض الكثير من التزاماتها وتعينها على القيام بمشاريعها، ليس هذا فقط، وإنما يدل على أن سوق الاتصالات الكويتي لايزال سوقا واعدا يجذب إليه المستثمرين الخارجيين باسعار تفوق الأسعار السوقية السائدة خاصة إذا ما علمنا انه من المتوقع أن يكون سعر ال 600 فلس المطروح هو الأساس الذي سيبدأ به بيع هذه الأسهم بالمزاد العلني التي ربما تستقطب مستثمرين آخرين للمشاركة في المزايدة.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد ربحت البورصة أكثر من 400 مليون دينار كويتي في الجلسات الخمس الأخيرة، إذ وصل إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في البورصة (السوق الرسمي) بنهاية الأسبوع الماضي إلى 27.75 مليار دينار كويتي، مقابل 27.28 مليار دينار كويتي في نهاية الأسبوع الذي سبقه، أي بارتفاع نسبته 1.74 في المئة؛ أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية إلى 9.22 في المئة وذلك بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، حيث بلغت وقتها 25.41 مليار د.ك. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

من جهة أخرى، وصلت نسبة الشركات التي أعلنت عن نتائجها لفترة النصف الأول المنتهية من العام 2017 مع نهاية الأسبوع الماضي إلى حوالي 80 في المئة من إجمالي الشركات المدرجة في السوق الرسمي البالغ عددها 161 شركة، فمع نهاية الأسبوع الماضي، بلغ عدد الشركات المعلنة 130 شركة محققة ما يقارب 927 مليون د.ك. أرباحا صافية، بارتفاع نسبته 14 في المئة عن نتائج هذه الشركات لذات الفترة من العام 2016، والتي بلغت حينها 813 مليون د.ك. وقد بلغ عدد الشركات التي سجلت نموا في ربحية أسهمها 81 شركة، فيما تراجعت ربحية أسهم 47 شركة مع تكبد 26 شركة لخسائر عن فترة النصف الأول 2017.

هذا وتمكنت البورصة من إنهاء تداولات الأسبوع المنقضي محققة مكاسب جيدة لمؤشراتها الثلاثة، مدعومة من النشاط الشرائي الذي شمل العديد من الأسهم المدرجة وخاصة أسهم الشركات القيادية والتشغيلية، لاسيما أسهم قطاعي التكنولوجيا والاتصالات اللذان كانا الأكثر ارتفاعا خلال الأسبوع الماضي بين قطاعات السوق المختلفة. وشهد السوق هذا الأداء في ظل تفاؤل الكثير من المتداولين بشأن نتائج الشركات المدرجة عن فترة النصف الأول من العام الجاري، مما أدى إلى تزايد العمليات الشرائية التي عززت من السيولة النقدية المتداولة التي بلغت حوالي 70 مليون دينار كويتي خلال جميع جلسات الأسبوع.

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد شهدت جلسة يوم الأحد تباين أداء مؤشرات السوق الثلاثة، حيث أنهى المؤشر السعري تداولات الجلسة في المنطقة الحمراء متأثرا بعمليات جني الأرباح التي استهدفت بعض الأسهم الصغيرة، خاصة تلك التي تتداول بأسعار تقل عن 100 فلس، فيما تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من إنهاء الجلسة في المنطقة الخضراء بدعم من عمليات الشراء النشطة التي تركزت على بعض الأسهم القيادية خاصة في قطاع البنوك. أما في جلسة يوم الاثنين، فقد كسا اللون الأخضر مؤشرات السوق الثلاثة والتي استطاعت أن تحقق مكاسب متباينة بدعم من موجة الشراء النشطة على الأسهم القيادية والتشغيلية، بالإضافة إلى المضاربات السريعة التي استهدفت بعض الأسهم الصغيرة.

أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد عاد التباين مرة أخرى في السيطرة على أداء مؤشرات السوق الثلاثة، إذ لم يستطع المؤشر السعري من الاستمرار في الصعود وأغلق بنهاية الجلسة في المنطقة الحمراء متأثرا بعمليات جني الأرباح السريعة التي تركزت على الأسهم الصغيرة لاسيما في قطاعي التأمين والخدمات المالية، فيما نجح المؤشرين الوزني وكويت 15 في تحقيق الارتفاع بدعم من استمرار موجة الشراء على الأسهم الثقيلة، وسط نمو نشاط التداول في السوق بشكل واضح، خاصة على صعيد قيمة التداول التي قفزت بنسبة 90 في المئة تقريبا مقارنة مع الجلسة السابقة.

وفي جلسة يوم الأربعاء، واصل التباين سيطرته على اداء مؤشرات السوق، حيث تراجع المؤشرين السعري والوزني نتيجة عمليات جني الأرباح التي شملت بعض الأسهم التي كانت قد حققت ارتفاعا في الجلسات السابقة، فيما سيج مؤشر كويت 15 عكس التيار وتمكن من إنهاء الجلسة في المنطقة الخضراء في ظل استمرار تركيز المتداولين على الأسهم القيادية، خاصة في قطاعي التكنولوجيا والبنوك. فيما شهدت جلسة يوم الخميس تبادل الأدوار فيما يخص أداء مؤشرات السوق الثلاثة، حيث نجح المؤشرين السعري والوزني في العودة مرة أخرى للمنطقة الخضراء، فيما تمكنت عمليات جني الأرباح التي تم تنفيذها على بعض الأسهم القيادية من دفع مؤشر كويت 15 إلى إنهاء الجلسة في منطقة الخسائر.

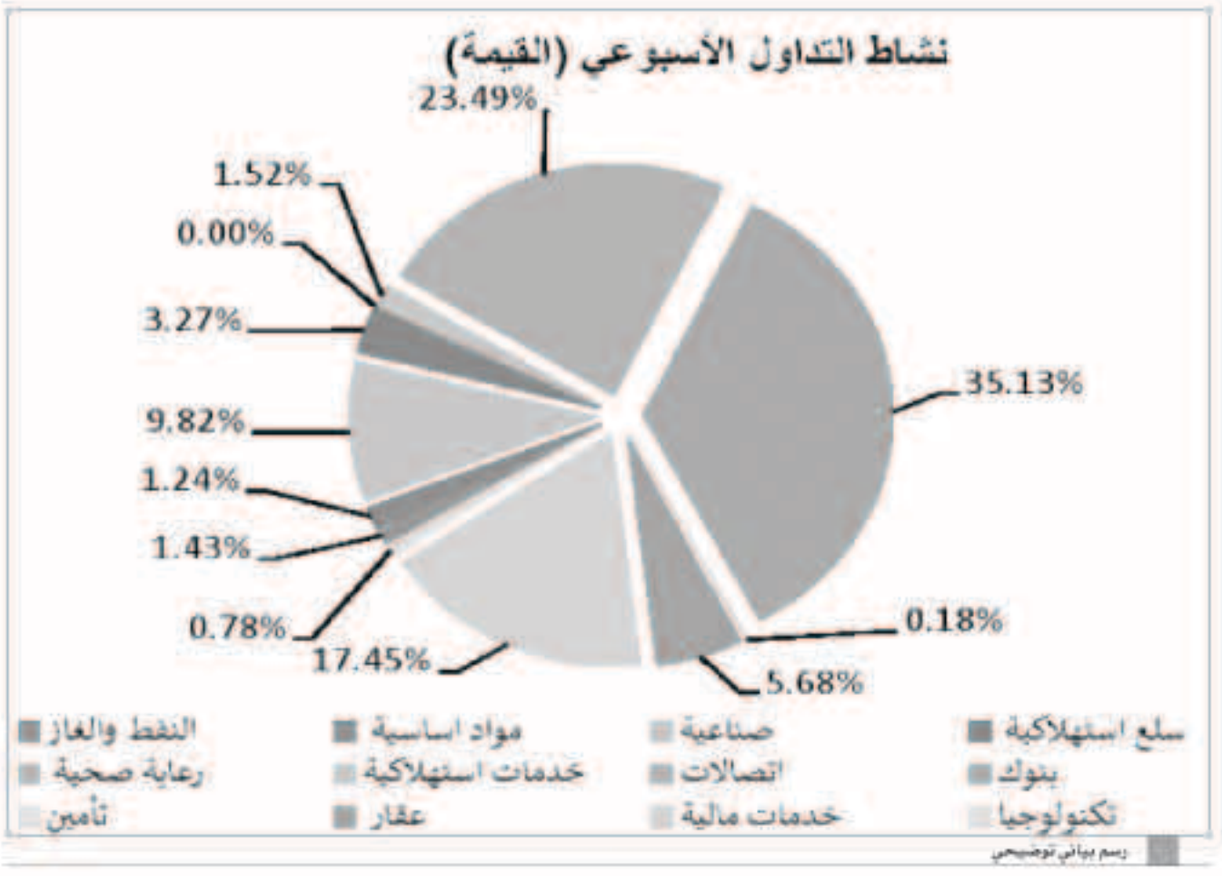

رسم بياني توضيحي

البورصة ربحت أكثر من 400 مليون دينار في الجلسات الخمس الأخيرة

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,845.01 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 0.28 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نموا نسبته 1.76 في المئة بعد أن اغلق عند مستوى 419.95 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 960.57 نقطة بنمو نسبته 1.71 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 51.56 في المئة ليصل إلى 13.61 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول ارتفاعا نسبته 16.36 في المئة، ليبلغ 70.70 مليون سهم تقريبا.

اما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري ارتفاعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 19.08 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 10.49 في المئة، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 8.54 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت ثمانية من قطاعات بورصة الكويت نموا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات ثلاثة قطاعات مع بقاء مؤشر قطاع الرعاية الصحية دون تغيير. وتصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات التي سجلت نموا، حيث ارتفع مؤشره بنسبة 4.54 في المئة منهياً تداولات الأسبوع عند 654.21 نقطة، تبعه قطاع الاتصالات الذي أقفل مؤشره عند 605.01 نقطة مرتفعاً بنسبة 1.63 في المئة، وحل ثالثاً قطاع المواد الأساسية الذي ارتفع مؤشره بنسبة 1.45 في المئة مقفلاً عند 1,265.99 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع الخدمات المالية والذي أغلق مؤشره عند 690.40 نقطة بنمو نسبته 0.04 في المئة.

من ناحية أخرى، جاء قطاع النفط والغاز في مقدمة القطاعات المتراجعة، حيث أقفل مؤشره عند 1,063.60 نقطة منخفضاً بنسبة 2.51 في المئة، تبعه قطاع الخدمات الاستهلاكية في المركز الثاني مع انخفاض مؤشره بنسبة 0.26 في المئة بعد أن أغلق عند 1,048.83 نقطة. وجاء قطاع السلع الاستهلاكية في المرتبة الثالثة مع انخفاض مؤشره بنسبة 0.09 في المئة بعد أن أغلق عند 1,023.47 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 132.38 مليون سهم تقريبا شكلت 37.45 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 68.45 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 19.37 في المئة من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 15.59 في المئة بعد أن وصل إلى 55.09 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 35.13 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 23.91 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 23.49 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 15.99 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 11.88 مليون د.ك. شكلت 17.45 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

«Ooredoo» تنتهي من تطوير شبكتها حول الكويت

شيماء النصري

استمراراً منها بتقديم أفضل الخدمات لعملائها، أعلنت Ooredoo، استكمالها لمشروع تطوير شبكتها باستخدام أحدث نظم التكنولوجيا الحديثة ومضاعفة قدرتها الاستيعابية لتحسين السرعات المتاحة لعملائها. ويعد هذا أحد أكبر المشاريع التي أنجزتها الشركة في زمن قياسي، حيث تم تطوير أكثر من 1100 موقع حول الكويت في فترة لم تتجاوز الخمس أشهر دون التأثير سلباً على تجربة العملاء.

وأكدت المدير الأول لإدارة التخطيط وتنفيذ شبكات الاتصالات في قطاع التكنولوجيا المهندسة شيماء النجدي أن مشروع التطوير هذا يغطي 60 في المئة من الشبكة الحالية، باستخدام أجهزة فائقة السرعة تتيح للعملاء تجربة أفضل و تضاعف القدرة الاستيعابية للشبكة في ظل الطلب المتزايد لخدمات الأنترنت . كما أضافت أن الشركة تعتزم تطوير شبكتها بالكامل بحلول الربع الأول من عام 2018، وأشارت الى ان Ooredoo اعتمدت استخدام الأجهزة الحديثة من شركة Huawei الرائدة في مجال تقديم الحلول المتكاملة لتكنولوجيا الاتصالات في عملية التطوير و التوسعة الشاملة لشبكتها وذلك في كافة المناطق والمشاريع الحديثة لدولة الكويت حيث أنشأت ما يتعدى 120 موقعا جديدا خلال العام الحالي، وأضافت ترددات جديدة لتكنولوجيا LTE-A التي تقدم للعملاء سرعة إنترنت متنقل فائقة بسعة أكبر، تزامناً مع زيادة عدد الهواتف الذكية الجديدة التي تستقبل الترددات الحديثة.

وأضافت النجدي ان هذا الإنجاز يعد استكمالاً لإنجاز الشركة في العام الماضي حيث حصلت على جائزة أسرع شبكة في الكويت وفق نتائج نشرتها شركة Ookla المالكة لموقع SpeedTest.net العالمي الذي يقيس سرعات الإنترنت المستخدمة حول الكويت، حيث تفخر Ooredoo الكويت هذا العام باستمرارها بتبوء المركز الأول في النصف الثاني من العام الحالي، وذلك بفضل التحديثات التي تم إنجازها هذه السنة والتي رفعت سرعات الإنترنت بنسبة 60 في المئة عن الفترة نفسها، وجاري رفع الكفاءة من خلال التوسعة المستمرة للشبكة في طور تزايد الطلب على خدمات الإنترنت على الهواتف الذكية.

وفي سياق متصل، أعلنت الشركة اعتزامها طرح جهاز راوتر مع قابلية العمل على ترددات شبكة LTE بموجات الفئة 16 (Cat 16) مما يمكن العملاء من الاستفادة من سعة إنترنت أكبر، وذلك استكمالاً لطرحها أسرع راوتر من NETGEAR الذي تم طرحه في أواخر العام الماضي. ويمكن الجهاز الجديد عملاء Ooredoo من الاستفادة من أحدث التقنيات الحالية والمستقبلية حال إطلاقها كما سيتم تحديث أجهزة عملائنا الحالية تلقائيا دون الحاجة لتغيير أجهزتهم.

خلال أجواء الصيف الحارة في الكويت

«الدولي» يطلق مبادراته لتوزيع المرطبات والمياه الباردة

جانب من المبادرة

كعادته السنوية مع دخول فصل الصيف، قام بنك الكويت الدولي مؤخراً بإطلاق مبادرة توزيع المرطبات والمياه الباردة على العمال في مختلف مناطق الكويت، وذلك في إطار برنامجه الرائد للمسؤولية الاجتماعية الذي يضم عدداً من الأنشطة الإنسانية والمبادرات الخيرية التي تستهدف كافة شرائح المجتمع.

وبهذه المناسبة، قال مدير وحدة الاتصال المؤسسي في البنك، نواف ناجيا: «إن هذه المبادرة تترجم مدى اهتمام البنك وحرصه على تخفيف وطأة ارتفاع درجات الحرارة التي تشهدها البلاد على مراجعي الجهات الحكومية والعاملين في الأماكن المكشوفة والمفتوحة مما قد يعرضهم لظروف الطقس القاسية في هذا الوقت من السنة، كما أنها تجسد في الوقت ذاته الحس والدور الإنساني الذي يقوم به البنك من خلال مساعدته لجميع الفئات من جهة وتشجيع العمل التطوعي من جهة أخرى.»

كما ثمّن ناجيا جهود الموظفين المتطوعين وتفاعلهم الإيجابي مع المبادرة الهادفة، مما عكس صدقهم واحساسهم بالمسؤولية الذي لا يقتصر على مهامهم الوظيفية فحسب، بل حيهم لمد يد العون لكل من هم بحاجة لذلك، كما أكد ناجيا في ختام تصريحه بأن هذه المبادرة لاقت نجاحاً كبيراً وأدخلت البهجة والسرور إلى قلوب المتطوعين والمراجعين والعمال على حد سواء.

يذكر أن بنك الكويت الدولي يحرص دائماً على القيام بالأعمال الإنسانية التي تعكس رسالته ورؤيته الدينية والاجتماعية من جهة والتزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء من جهة أخرى، وذلك يندرج تحت إطار برنامجه الرائد للمسؤولية الاجتماعية.

بنك برقان يطلق برنامج التدريب الصيفي 2017

أطلق بنك برقان برنامج التدريب الصيفي المصمم خصيصا للطلبة، والذي أقيم على مدى أسبوعين.

وانطلق البرنامج بهدف توفير الأساليب الرائدة والمميّزة في عالم الأعمال لجيل الشباب، وتأهيلهم لسوق العمل المصرفي. وأكد بنك برقان انه في ظل التغير السريع في مجال الأعمال المصرفية والمالية، فهو ملتزم بتعزيز قدرات رأس المال البشري في الدولة، واستلام زمام المبادرة لتلبية المتطلبات المتنامية وفق أحدث الممارسات المبتكرة. ، وصقل الخبرات الدراسية، إضافة إلى انشطة تفاعلية وزيارات ميدانية هادفة إلى مختلف الإدارات والأفرع في البنك.

وتتضمن الزيارات التعليمية الميدانية شبكة واسعة من فروع البنك ومركز الاتصال لديه، كما قامت على هامش تلك الزيارات فصول دراسية وحلقات نقاشية وبحث شملت شرحاً واسعاً حول الانشطة اليومية. وخلال التدريب، حصل الطلبة على فرصة لاستكشاف جوانب مختلفة من العمل المصرفي، فضلا عن اكتساب الخبرات الوظيفية..

وإنطلاقا من التزام بنك برقان بمساعدة الطلبة و جيل الشباب على التطور في بيئة تنافسية، ساهم البرنامج التدريبي في تعزيز المهارات الفردية والتكنولوجية لدى الطلبة المشاركين في فعالياته، حيث حصل الطلبة على فرصة للمشاركة في ورش العمل الخاصة ببناء وتطوير مهارات التواصل لديهم وتوعيتهم بأهميته، إلى جانب تدريبهم على كيفية إنشاء وبناء فرق عمل من خلال نموذج لغرفة الهارب تسمى بغرفة المحاصرين (TRAPPED IN).

وقد شمل برنامج التدريب الصيفي، ايضا، تدريبا للطلبة على طرق التعامل الإيجابي مع التحديات، وذلك من خلال مقابلة رؤساء الأقسام داخل البنك، ضمن تمرين «لقاء القادة»، بهدف تعزيز إدارة المعرفة وتطوير الثقافة لديهم وتأهيلهم للانطلاق بشكل صحيح في حياتهم المهنية ..

وتجدر الإشارة إلى أن بنك برقان أطلق برنامج التدريب الصيفي في العام 2002، واستمر منذ ذلك الحين بالحفاظ على دور رائد في تلبية احتياجات الأجيال الجديدة، من خلال توفير التدريب للشباب وتعريفهم على عالم الأعمال المصرفية. وتهدف هذه البرامج التدريبية إلى سد الفجوة بين الفصول الدراسية من جهة، وتجربة عالم الأعمال الحقيقي من جهة أخرى، كما تعزز استثمار قدرات ومواهب الطلبة وتمكينهم من مواكبة متطلبات سوق العمل وتطوير مهاراتهم الحالية. ويواصل بنك برقان مسيرة مساهماته في تطوير افراد المجتمع، وخاصة الشباب، وتأكيد دوره كمؤسسة رائدة ملتزمة بتعزيز قدرات الشباب في السوق المحلي.

ويأتي برنامج التدريب الصيفي كجزء من برامج بنك برقان الإرشادية، وضمن استراتيجية المسؤولية الاجتماعية الهادفة إلى توفير مزايا مختلفة لكافة فئات المجتمع. كما تندرج هذه المبادرة ضمن برنامج بنك برقان الاجتماعي تحت عنوان «ENGAGE» «معا لتكون التغيير»، والذي يهدف إلى تسليط الضوء على الجوانب المهمة والمؤثرة في المجتمع، إضافة إلى دعم المبادرات الإيجابية ضمن استراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية.

ويأتي نهج حملة «ENGAGE» تماشيا مع مبادئ بنك برقان، كمؤسسة مالية كويتية رائدة، بحيث ينسجم أسلوب سياساته مع احتياجات ومصالح المجتمع.